قراءة في الانتخابات الإسرائيلية

عبد الرؤوف أرناؤوط*

العرب في انتخابات الكنيست العشرين: انحسار التصويت للأحزاب اليهودية

إذا كان ثمة علامة فارقة لتصويت المواطنين الفلسطينيين العرب في إسرائيل في انتخابات الكنيست العشرين التي جرت في ١٧ آذار / مارس ٢٠١٥، فهي انحسار التصويت بشكل كبير جداً عن الأحزاب الصهيونية، وانحيازه بشكل كاسح تقريباً إلى مصلحة "القائمة المشتركة"، على الرغم من أن المشاركة لم تكن بقدر الآمال المعقودة.

ويتضح من النتائج التفصيلية لعملية التصويت، والتي نشرتها لجنة الانتخابات المركزية الإسرائيلية، أن نسبة تصويت المواطنين العرب لمصلحة القائمة المشتركة، في معظم القرى والمدن العربية في الداخل الفلسطيني، زادت عن ٩٠٪: بلدة صندلة ٩٨,٩٪؛ كابول ٩٨٪؛ دبورية ٩٧,٦٪؛ كوكب أبو الهيجا ٩٧,٤٪؛ بير هداج ٩٧,٤٪؛ مدينة أم الفحم ٩٦,٩٪؛ عرابة ٩٦,٨٪؛ ميسر ٩٦,٥٪؛ عرعرة ٩٦,٢٪. وتتكرر هذه النسب في أغلبية القرى والبلدات العربية.

والقائمة المشتركة هي تحالف "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة"، و"التجمع الوطني الديمقراطي"، و"الجناح الجنوبي للحركة الإسلامية"، و"القائمة العربية للتغيير".

وكانت هذه المرة الأولى في تاريخ الكنيست الإسرائيلي الذي تخوض فيه الأحزاب العربية الانتخابات موحدة في قائمة مشتركة، الأمر الذي ساهم في رفع نسبة مشاركة المواطنين العرب إلى ٦٤٪ من أصحاب حق الاقتراع، مقارنة بـ ٥٦٪ في الانتخابات التي جرت في الأعوام الماضية، أي بارتفاع بنسبة ٨٪ في عدد الناخبين العرب.

وشذّت عن هذه القاعدة القرى والبلدات الدرزية التي بقيت تميل وبنسب مرتفعة إلى أحزاب صهيونية وعلى رأسها "الليكود" اليميني برئاسة رئيس الحكومة الإسرائيلية

* صحافي فلسطيني.

بنيامين نتنياهو، وفي بعض الأحيان إلى حزب "إسرائيل بيتنا" اليميني برئاسة أفيغدور ليبرمان، وللمرة الأولى لمصلحة حزب "كلنا" برئاسة الليكودي موشيه كحلون، وأيضاً "المعسكر الصهيوني" برئاسة يتسحاق هيرتسوغ وتسيبي ليفني: طيرة الكرمل ٤٥,٦٪ لمصلحة "الليكود"، ولم تحصل فيها القائمة المشتركة سوى على ١٢ صوتاً من أصل ١٠,٥٧٧ صوتاً؛ مجدل شمس ٣٧٪ لمصلحة "الليكود" ولم يتم منح القائمة المشتركة ولا صوتاً واحداً من أصل ٥٨٠ شاركوا في الانتخابات. وتكرر المشهد ذاته في جميع القرى الدرزية، ولم تشذ عن القاعدة سوى يركا حيث حلت القائمة المشتركة أولاً بحصولها على ٣٦,٩٪ من ٩٣٦٠ صوتاً أدلى بها أصحاب حق الاقتراع في البلدة، تلاها في المرتبة الثانية حزب "شاس" بحصوله على ١٣٪ من الأصوات. ويُقدّر عدد أصحاب حق الاقتراع في البلدات الدرزية بنحو ٧٠,٠٠٠.

وباستثناء التصويت للقائمة العربية المشتركة، يتضح من النتائج التفصيلية للانتخابات، بحسب الرصد الذي قمت به لـ "مجلة الدراسات الفلسطينية"، أن الناخبين العرب منحوا أصواتهم بالدرجة الأولى لحزب "ميرتس" اليساري، تلاه «المعسكر الصهيوني»، ثم "الليكود"، ثم "شاس"، تبعه "كلنا"، ثم "هناك مستقبل"، وحلّت أحزاب "البيت اليهودي" و"ياحَد" و"إسرائيل بيتنا" في المراتب الأخيرة.

أصحاب حق الاقتراع

بلغ عدد أصحاب حق الاقتراع ٥,٨٨١,٦٩٦ مقترعاً، ومع انتهاء عملية التصويت مساء ١٧ آذار / مارس، تبيّن أن عدد الأصوات الصحيحة هو ٤,٢١٠,٨٨٤ صوتاً، حصلت القائمة المشتركة على ٤٤٦,٥٨٣ منها، أي ١٠,٦١٪ من الأصوات، بحسب الموقع الإلكتروني للكنيست الإسرائيلي.

ومقارنة بالانتخابات السابقة، ووفقاً للموقع نفسه، فإنه في انتخابات الكنيست في شباط / فبراير ٢٠١٣، حصلت القوائم العربية مجتمعة على٣٤٨,٩١٩ صوتاً، أي ما نسبته ٩,٢٪ من مجمل الأصوات الصحيحة، وقد حصل العرب في تلك الانتخابات على ١١ مقعداً (راجع الملحق رقم ١).

أمّا في الانتخابات التي جرت في ١٠ شباط / فبراير ٢٠٠٨، فقد حصلت الأحزاب العربية مجتمعة على ٣٠٩,٨٢٣ صوتاً، أي ما نسبته ٩,٢٪ من مجمل الأصوات الصحيحة، فتمثل العرب أيضاً في ١١ مقعداً في الكنيست.

ويقول مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إن أصحاب حق الاقتراع هم ٥,٣ ملايين، منهم ١٦٪ تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ و٢٤ عاماً، و٣٠٪ أعمارهم ما بين ٢٥ و٣٩ عاماً، و٣١٪ أعمارهم ما بين ٤٠ و٥٩ عاماً، و٢٣٪ أعمارهم تزيد عن ٦٠ عاماً.

وتبلغ نسبة أصحاب حق الاقتراع من اليهود ٨٠٪، ومن العرب ١٥٪ (مسلمين ومسيحيين ودروزاً)، وهناك نسبة ٥٪ أفرادها مسيحيون غير عرب، وأشخاص من دون دين محدد، وهم في أغلبيتهم من المهاجرين، أو أبناء عائلات لم تسجل نفسها يهودية في سجل النفوس في وزارة الداخلية.

نسبة المشاركة في الانتخابات

يتفق أعضاء الكنيست من القائمة المشتركة على أن ٦٤٪ من أصحاب حق الاقتراع العرب شاركوا في الانتخابات، وهو ما رفع تمثيل العرب في الكنيست إلى ١٣ عضواً من أصل ١٢٠ مقعداً في الكنيست الإسرائيلي، وجعل القائمة تحتل المرتبة الثالثة بعد "الليكود" برئاسة بنيامين نتنياهو و"المعسكر الصهيوني" برئاسة يتسحاق هيرتسوغ وتسيبي ليفني. وقد وصلت نسبة المشاركة في إسرائيل بصورة عامة إلى ٧٢٪.

وكان النواب العرب يأملون بأن يؤدي وجودهم في قائمة واحدة، لأول مرة في تاريخ الكنيست الإسرائيلي، إلى مشاركة ٧٠٪ من أصحاب حق الاقتراع العرب في الانتخابات، فيحصلون بالتالي على ١٤ أو ١٥ مقعداً، وهو ما لم يحدث وشكّل مفاجأة سيئة للبعض منهم. غير أن نسبة تصويت العرب خلال هذه الانتخابات لم تكن الأعلى في تاريخ الكنيست على الرغم من أنها كانت الأعلى مقارنة بالانتخابات البرلمانية التي جرت في سنوات ٢٠٠٣ (٦٢٪)، و٢٠٠٦ (٥٦٪)، و٢٠٠٩ (٥٣٪).

وتشير دراسة أعدها أيمن عودة، رئيس القائمة المشتركة، إلى أن أعلى نسبة مشاركة عربية في الانتخابات كانت في سنة ١٩٥٥ حين بلغت ٩١٪ من أصحاب حق الاقتراع العرب، وكانت أقل نسبة مشاركة في سنة ٢٠٠١ حين اقتصرت تلك الانتخابات على انتخاب رئيس للحكومة، وبلغت النسبة ١٩٪ من أصحاب حق الاقتراع العرب، على الرغم من أن نسبة المشاركة على المستوى العام في إسرائيل بلغت آنذاك ٦٢,٣٪ من أصحاب حق الاقتراع.

والسبب في تدنّي الأصوات في سنة ٢٠٠١ كان فشل المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية في قمة كامب ديفيد الثانية التي جرت في سنة ٢٠٠٠، واندلاع انتفاضة الأقصى، فردّ المواطنون الفلسطينيون العرب بمقاطعة الانتخابات.

لماذا القائمة المشتركة؟

كان اشتراك الأحزاب العربية في قائمة واحدة حلماً يدغدغ مشاعر المواطنين العرب في إسرائيل، إلاّ إن هذا الحلم لم يتحقق على الرغم من الدعوات والمحاولات أعواماً طويلة.

وكان وزير الخارجية وزعيم حزب "إسرائيل بيتنا" اليميني المتشدد أفيغدور ليبرمان سعى لاستبعاد العرب من الكنيست، ونجح في ١١ آذار / مارس ٢٠١٤ في تمرير قانون الحكم الذي نص على رفع نسبة الحسم في الانتخابات من ٢٪ إلى ٣,٢٥٪، وذلك بتأييد ٦٧ نائباً.

وعليه، بينما كان ٢٩,٣٦٦ صوتاً يكفي للحصول على مقعد كنيست في الانتخابات التي جرت في ٢٢ شباط / فبراير ٢٠١٣، بات الآن مطلوباً الحصول على ٣٢,٨٢٢ صوتاً للحصول على مقعد كنيست في الانتخابات التي جرت في ١٧ آذار / مارس ٢٠١٥.

وبعد أن أدركت الأحزاب العربية أنها مستهدفة من هذا القانون، ومع تصاعد هجمة اليمين الإسرائيلي في داخل الكنيست عبر سنّ قوانين واقتراح سلسلة من مشاريع القوانين التي استهدفت العرب بشكل أساسي، جرت مفاوضات طويلة وصعبة بين الأحزاب العربية

الرئيسية انتهت في ٢٣ كانون الثاني / يناير ٢٠١٥ بإعلان تشكيلة القائمة المشتركة لخوض الانتخابات.

وقد رأت القائمة المشتركة في تشكيلها "صفعة مدوية لليمين العنصري الذي أراد تصفية التمثيل العربي والديمقراطي في البرلمان، ورداً على الهجمة الفاشية والسياسات والممارسات العنصرية التي تجلّت في سيل من القوانين والمخططات المعادية للجماهير العربية والمنافية للديمقراطية ولحقوق الإنسان والمواطن، وفي مقدمتها قانون 'القومية' ويهودية الدولة"، بحسب بيان صدر عن القائمة المشتركة.

وأضاف البيان: "القائمة المشتركة هي جواب سياسي على التهديد الفاشي بإقصاء الجماهير العربية عن الحلبة السياسية، عبر رفع نسبة الحسم، يحوّله إلى فرصة لتوحيد الصفوف والنضال المشترك ضد العنصرية والعنصريين وضد الفاشية والفاشيين، وفرصة لإسقاط اليمين الفاشي ودحر المخططات الكولونيالية والعنصرية."

ونشط أعضاء القائمة في ترويجها عبر جولات مشتركة في كثير من المدن والبلدات والمدن العربية، وقدموا برنامج عمل برلماني طموح من ٥ بنود هي: قضايا الجماهير العربية؛ ضد الاحتلال ومن أجل السلام العادل؛ دفاعاً عن الحقوق الديمقراطية وضد العنصرية؛ حقوق العاملين والعدالة الاجتماعية والبيئية؛ حقوق المرأة.

وحددت القائمة ٨ مبادئ أساسية لها تبدأ بـ "إحقاق السلام العادل في المنطقة"، و"إحقاق المساواة التامة، القومية والمدنية، للجماهير العربية الفلسطينية في إسرائيل"، و"النضال ضد كافة مظاهر العنصرية والفاشية"، وتنتهي بـ "النضال من أجل شرق أوسط خالٍ من السلاح النووي"، وهذا يشمل إسرائيل طبعاً.

عدم المشاركة والمقاطعة

على الرغم من نشاط أعضاء القائمة المشتركة في القرى والمدن العربية لتشجيع السكان على المشاركة في الانتخابات، فإن أصواتاً داخل المجتمع العربي دعت إلى عدم المشاركة فيها أو مقاطعتها.

فقد أكدت "الحركة الإسلامية ـ الجناح الشمالي" بقيادة الشيخ رائد صلاح عدم مشاركتها في الانتخابات، لكنها لم تدعُ صراحة إلى مقاطعتها. ورأت في بيان لها: "ثبت لدينا أن وجود أعضاء عرب في الكنيست استغلته المؤسسة الإسرائيلية تاريخياً كمادة تجميل لوجهها القبيح عالمياً، وكقناع خادع لإخفاء جرائمها المتواصلة ضد شعبنا الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وضد شعوب عالمنا الإسلامي والعربي"، ودعت أبناءها ومناصريها "وكل جماهيرنا في الداخل الفلسطيني إلى الانطلاق من كل هذه المعطيات التي وردت في هذا البيان لدى اتخاذ كل واحد منا موقفه من انتخابات الكنيست طمعاً بمرضاة الله تعالى أولاً وفق فهمنا العقائدي وحسّنا الوطني والقومي، ثم نصرة لشعبنا الفلسطيني عامة، ثم إظهار الوجه الحقيقي للمؤسسة الإسرائيلية" (الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني للإعلام، في الرابط التالي: https://www.palinfo.com/site/PIC/newsdetails.aspx?itemid=171546).

غير أن حركة "أبناء البلد" ومعها حركة "كفاح" دعتا صراحة عبر "اللجنة الشعبية لمقاطعة انتخابات الكنيست الصهيوني" إلى مقاطعة الانتخابات.

ورأت "أبناء البلد" في بيان لها أن "مقاطعة انتخابات 'كنيست دولة اليهود' يستند إلى الموقف المبدئي من الاحتلال الصهيوني وتجسيداته العملية في الإعلان عن قيام 'دولة إسرائيل'، 'كدولة لليهود'، على قاعدة عدم منحها الشرعية من جماهيرنا الفلسطينية التي تم احتلالها عام ١٩٤٨."

ومع ظهور نتائج الانتخابات بدا واضحاً اكتساح القائمة المشتركة التصويت في المدن العربية، ووجود لافت للقائمة في المدن المختلطة، مع غياب ملحوظ لها وبروز الأحزاب الصهيونية في التجمعات السكانية الدرزية، باستثناء بلدة يركا (راجع الملحق رقم ٢).

رأي الشارع العربي في إسرائيل

لم تغير نتائج انتخابات الكنيست العشرين من حالة انقسام الفلسطينيين العرب في إسرائيل بين متحمس للمشاركة في الانتخابات، ومعارض لها و / أو لا مبال.

ويقول سامي وحنا، وهما يجلسان قبالة كنيسة البشارة في مدينة الناصرة، أنهما لم يشاركا في الانتخابات لأن الوجود العربي في الكنيست لن يجلب تغييراً، لكنهما يعترفان بأن الاهتمام العربي بالانتخابات كان هذا العام أكثر ممّا كان عليه في الأعوام الماضية.

وقال حنا (٦٢ عاماً): "لم أشارك في الانتخابات ولا لمرة واحدة في حياتي ولن أشارك. أنا أعتقد أن لا فائدة من الوجود في الكنيست طالما أن اليهود يقررون وينفذون." وأضاف: "لا أعترض على وجود العرب في الكنيست، لكن أنا شخصياً لن أكون جزءاً من هذا الأمر."

وقال سامي (٥٦ عاماً): "أنا لا أتدخل في السياسة. وحتى لو كانت المشاركة أمراً محموداً في دولة تقول أنها ديمقراطية، إلاّ إنني شخصياً أفضّل أن أبقى بعيداً، أراقب الوضع وأستمع إلى المواقف المختلفة، لكن لا أشارك في الانتخابات."

وعلى الرغم من أن هذين الرجلين لا يعبّران عن التوجهات في الناصرة التي صوّتت فيها نسبة ٦١,٤٪ من أصحاب حق الاقتراع البالغين ٥٣,٢٣٢ شخصاً في الانتخابات التي حصلت فيها القائمة المشتركة على ٩٢,٢٪ من الأصوات، إلاّ إنهما يمثلان فئة من المواطنين الفلسطينيين العرب في إسرائيل الذين فضّلوا التزام منازلهم في يوم الانتخابات.

فقد شارك ٦٤٪ من أصحاب حق الاقتراع العرب في الانتخابات، بينما وصلت نسبة المشاركة في إسرائيل بصورة عامة إلى ٧٢٪.

ويرى نواب عرب أن "اللامبالاة" كانت المنافس الأساسي للقائمة المشتركة، ويقدّرون نسبة فئة اللامبالين بنحو ٢٠٪، ويشيرون إلى أن ١٠٪ تقريباً قاطعوا الانتخابات لأسباب عقائدية، في إشارة إلى مؤيدي "الحركة الإسلامية ـ الجناح الشمالي" بقيادة الشيخ رائد صلاح، ومؤيدي "أبناء البلد" و"كفاح" اللتين دعتا صراحة إلى مقاطعة الانتخابات.

ويقول طارق داعور (٣٠ عاماً) بينما كان يقف في ساحة جامع الجزار، أبرز معالم مدينة عكا: "أنا لا أؤمن بالانتخابات ولا أشارك فيها بتاتاً، وكنت آمل من الناس ألاّ يشاركوا فيها لأن الانتخابات حرام شرعاً، من زاوية العقيدة الإسلامية." ويضيف: "القائمة المشتركة التي

شاركت في الانتخابات أقسمت على الولاء لإسرائيل، ونوابها لن يتمكنوا من إحداث أي تغيير في واقع الحال، فوجودهم لا يقدم ولا يؤخر."

ويحمل ضياء مغربي (٢٩ عاماً)، وهو أيضاً من عكا، رأياً مشابهاً، إذ يقول: "لم أشارك قط في الانتخابات، وأعتقد أن نسبة غير المشاركين تزداد، وقد شاهدنا شباباً يسيرون في شوارع المدن والقرى العربية يطلبون من الناس عدم المشاركة فيها." ويضيف: "لا أعتقد أن هناك أي فائدة من الوجود في الكنيست.. إنه كلام فارغ."

وفي مقابل الأصوات الرافضة للمشاركة في الانتخابات، تقول رنا أبو النصر (٢٥ عاماً)، بينما كانت تقف في شارع قرب حدائق البهائيين التي تُعتبر من المعالم البارزة في حيفا: "قد يكون التأثير محدوداً بسبب هيمنة اليمين على الكنيست، لكن من المهم أن يكون هناك صوت يخرج من الكنيست نفسه يتحدث عن التمييز الذي يمارَس ضد الأقلية العربية."

كما ينظر أحمد حمدون، وهو أيضاً من حيفا، بإيجابية إلى وجود الأحزاب العربية في قائمة مشتركة واحدة، ويأمل بأن يستمر ذلك، ويقول: "صحيح أن الوضع صعب في الكنيست بسبب قوة اليمين الفاشي، لكن وحدة الأحزاب العربية هي أولاً خطوة تاريخية، وثانياً هي خطوة مهمة." ويضيف: "ندرك أننا نضع آمالاً كبيرة جداً على أعضاء القائمة، وأن إمكاناتهم محدودة، لكننا نؤمن بأن الوجود العربي في الكنيست هذه المرة مختلف، من دون أن نحمّلهم فوق طاقتهم."

النواب ينقلون معاناة المواطنين العرب

قال أيمن عودة، رئيس القائمة العربية المشتركة، في خطابه الأول أمام الكنيست الإسرائيلي: "أنا أشعر بالتضامن مع معاناة اليهود على مر الأجيال، كما أشعر بالألم الشديد الذي حل بالشعب اليهودي والمتصل بماضيهم، وأفهم القلق الذي ينتاب الكثيرين منهم. إنني لا أستخف بهذا مطلقاً، لكن معاناة اليهود لا تبرر المعاناة أو التمييز ضد المواطنين العرب، كما لا تبرر استعباد الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة."

وتعكس كلمة عودة هذه، التي ألقاها باللغة العبرية بحضور أغلبية من النواب اليهود، نهجاً يبدو أنه تبنّاه في فضح ممارسات الحكومة الإسرائيلية ضد المواطنين العرب في إسرائيل من دون اتهامه بتجاهل ماضي اليهود.

وذكّر عودة اليهود، في كلمته، بالمسؤولية التاريخية عن معاناة الفلسطينيين فقال: "المأساة الفلسطينية مستمرة يوماً بعد يوم وساعة بعد ساعة، وإسرائيل ما زالت تنكر مسؤوليتها عن هذه المأساة." وأضاف: "أجدادنا وجدّاتنا كانوا أبناء جيل النكبة، كما ينبت العشب بين مفاصل صخرة، آباؤنا كانوا أبناء الجيل الذي ناضل وصمد في ظل الاضطهاد والتمييز، وجيلنا سيحقق المساواة."

وأخبر عودة في خطابه قصته الشخصية، وقال: "كنت في الخامسة عشرة من عمري عندما استُدعيت للتحقيق في 'الشاباك' (جهاز الأمن العام الإسرائيلي). في البداية لم أفهم ما يجري، واعتقدت بأنني حصلت على شهادة شرف. امتلأت فخراً.. رويداً رويداً أخذت الكارثة

تتضح لي. تم استدعائي لتحقيق تلو الآخر، بدأت أشك في الجميع، انفصلت عن أصدقائي وبقيت وحيداً، ولولا وجود والديّ، فاطمة وعادل، الجالسَين في المدرج اليوم، لا أعتقد أنني كنت سأصمد." وأضاف: "إن من كان رئيس 'الشاباك' حينها هو زميلي هنا اليوم، أنا أتوجه إليك مرفوع الهامة كإنسان لم ينسَ، ولا ليوم واحد، الشاب الصغير من حيفا المفعم بالحماس والأمل الذي كادت تتحطم حياته بسبب 'الشاباك'. رغم ما مضى، فإنني أتوجه إليك وأتوقع منك أن تكون شريكاً شجاعاً من أجل المساواة والديمقراطية للمواطنين جميعاً."

وكان عودة يشير بذلك إلى يعقوب بيري الذي كان رئيساً لـ "الشاباك" في الفترة ما بين سنتَي ١٩٨٨ و١٩٩٥، وهو الآن عضو في الكنيست الإسرائيلي عن حزب "هناك مستقبل" المعارض برئاسة يائير لبيد.

وشدد عودة على وجوب تحقيق العدالة مستنداً إلى واقعة أليمة في حياته، وقال: "بين أبناء عائلتي المتأثرة في المدرّج يجلس ابني أسيل. بعد غد سيبلغ الرابعة من عمره. يحمل أسيل اسم خاله أسيل عاصلة، شقيق زوجتي، الذي استشهد وهو في السابعة عشرة من عمره في أحداث [تشرين الأول] أكتوبر ٢٠٠٠، عندما كان يبحث عن مخبأ في كرم الزيتون، وهو لم يهدد أحداً. الجاني لم يحاكَم، والعدالة لم تتحقق بعد. سنعمل من أجل إحقاق الحق وتحقيق العدالة.. عندما وُلد ابني في التاريخ الذي وُلد به خاله بالضبط، رأينا في ذلك علامة، فقررنا أن نسمّيه أسيل كرمز لاختيارنا الحياة."

لم يقتصر نقل قصص المعاناة على عودة، إذ إن النائب يوسف جبارين قال في خطابه الأول أمام الكنيست: "أنا ابن مدينة أم الفحم، وبلدي هي مثال صارخ لما تقدم. مدينة تقع في أدنى درجات السلم الاقتصادي ـ الاجتماعي، تتبوأ الأماكن الأولى في معدلات الفقر والبطالة والاكتظاظ السكاني، ومن نقص خطير في البنى التحتية. مدينتي ومسقط رأسي أم الفحم تعرضت في الآونة الأخيرة لحملة تحريض عنصرية وهجوم ممنهج عبر شعارات عديدة منها 'أم الفحم لفلسطين وأريئيل لإسرائيل' من وزير الخارجية السابق أفيغدور ليبرمان، وأفضل رد وجواب لهذا التحريض وقوفي هنا أمامكم من على منبر الكنيست بعد نجاح القائمة المشتركة في تعزيز قوتها، وفشل قائمة ليبرمان. رغم التحريض، فإن أم الفحم خرجت من الانتخابات قوية أكثر وموحدة أكثر من أي وقت مضى، وكل ما فيها من خير كثير هو بالرغم من السياسات الحكومية وليس بفضلها."

وأضاف جبارين: "منذ نعومة أظفاري سافرت يومياً في الباصات ذهاباً وإياباً من مدينتي أم الفحم إلى مدرسة المطران في الناصرة، وكانت المسافة الطويلة من السفر تطرح أمامي أسئلة عديدة حول فشل التعليم الرسمي في البلدات العربية، بالإضافة إلى أسباب تطور مدينة العفولة، التي يمر منها الباص، في حين تعاني بلدي أم الفحم من انعدام البنى التحتية. لماذا لا تمر خطوط الباصات من بلدي ولا توجد محطة باصات مركزية داخل البلد؟ لماذا لا يوجد مستشفى في مدينتي؟ ولماذا تغيب المؤسسات والدوائر الحكومية عن بلدي؟ لماذا لا توجد مناطق صناعية ومرافق خدماتية أساسية، بينما تتواجد هذه الخدمات بكثافة في تجمعات سكانية يهودية مجاورة؟ أم الفحم أكبر من العفولة وقائمة قبلها بكثير، فلماذا لا تحصل على حقوقها؟"

وتابع جبارين: "إن مبدأ المساواة والسعي من أجل إحقاقه ليس قضية حقوقية وقضائية

فقط، وليس قضية جماهيرية عامة، بل قضية أخلاقية من الدرجة الأولى، تتطلب منا جميعاً العمل والسعي من أجل تغيير المنطلقات السياسية في البلاد، وطرح بديل ديمقراطي يقع في صلبه الاحترام المتبادل، الاعتراف بخصوصية الآخر، والشراكة الحقيقية من أجل إحقاق المساواة الجوهرية التي تضمن توزيعة عادلة للموارد على المستويين الرمزي والمادي."

أمّا النائب عايدة توما ـ سليمان فقالت: "فهمت في نشأتي أن هذا وطني ولا وطن لي سواه. فهمت أنه يتم تشويه لغتي الجميلة والغنية التي أصبحت غريبة في وطنها."

وأضافت: "لي الشرف أن أمثل جمهوراً تدفق يوم الانتخابات إلى الصناديق لأنه تحمّل المسؤولية عن مستقبله ومستقبل سائر المواطنين هنا. لي الشرف أن أمثل اليهود والعرب الذين ما زالوا يؤمنون أنه بالإمكان بناء بديل ديمقراطي مبني على المساواة. بديل يعترف أولاً بحقّ الشعوب أن تعيش حرة، وبحقّ الشعب الفلسطيني بالتحرر من الاحتلال، وحقه بإقامة دولته المستقلة في حدود الـ ٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية."

وتابعت توما ـ سليمان: "أن تكون جزءاً من الأغلبية اليهودية في إسرائيل لا يؤمّن لك الحماية من العنصرية. أن تكون شريكاً في الهيمنة الصهيونية أو مستغَلاً من قبل الحكومة في حربها ضد الزيادة الطبيعية لدينا، نحن العرب، أو ما تسميه 'الموازنة الديموغرافية'... أو أن تكون جزءاً من آليات قمع لشعب آخر. لا تحميك ولا توفر لك الحصانة ضد العنصرية."

نتائج الانتخابات والمستقبل

لا تقف ردات الفعل على انتخابات الكنيست العشرين، عند المواطنين العاديين، إذ لرؤساء الأحزاب العربية آراؤهم التي استطلعتها "مجلة الدراسات الفلسطينية".

في هذا الصدد يرى رئيس القائمة المشتركة أيمن عودة، في حديث إلى "مجلة الدراسات الفلسطينية"، أن "الانتخابات الأخيرة أعادت إنتاج الأزمة الإسرائيلية بصيغة أكثر تطرفاً، إذ إنه خلال أيام معدودة، قبل الانتخابات، استطاع بنيامين نتنياهو، ليس فقط جسر الهوة مع المعسكر الصهيوني (حزب 'العمل'، و'الحركة' برئاسة تسيبي ليفني)، بل تفوق عليه بستة مقاعد"، الأمر الذي أقنع "المنظومة الحزبية والإعلامية في إسرائيل، بأنه الوحيد القادر على تشكيل حكومة جديدة."

ويعتبر عودة أن تصريحات نتنياهو تؤكد أن حكومته "معادية للسلام"، إذ إنها ترفض حل الدولتين، وقد "بدأت عملها بالإعلان عن اتّباع سياسة الفصل العنصري في الباصات، بين العرب والمستوطنين اليهود في المناطق المحتلة."

ويلفت عودة إلى وجود "قلق واسع في إسرائيل من تولّي النائب أييلت شاكيد، من حزب البيت اليهودي، منصب وزيرة العدل، وهي التي تنادي بتقليص صلاحيات محكمة العدل العليا، وتسعى لتشكيل لجنة تعيين القضاة يكون الرأي السائد فيها للسياسيين وليس للقانونيين، وهي التي تبنّت النص على صفحة الفايس بوك الخاصة بها الذي يشبّه الأطفال الفلسطينيين بالأفاعي التي يجب القضاء عليها قبل أن تكبر. ورئيس البيت اليهودي، نفتالي بينت، الذي صرّح بأن الفلسطينيين هم كالشظية في المؤخرة، أصبح وزير المعارف." ويضيف: "بينما وزيرة الثقافة والرياضة الجديدة، النائبة ميري ريغف من حزب الليكود،

أعلنت في يوم تنصيبها أنها ستفعّل الرقابة حيث يجب"، في إشارة إلى الهجمة التي يُراد شنّها على وسائل الإعلام للحدّ من حريتها.

ويتابع عودة: "لذلك فإن سياسة هذه الحكومة هي مصدر قلق حقيقي لأوساط يهودية واسعة باتت تراقب بقلق التدهور في مساحة حرية الرأي، وفي الإجراءات العنصرية ضد الشعب الفلسطيني، الأمر الذي جلب انتقادات عالمية لهذه السياسة لدرجة تفعيل سياسة المقاطعة ضد منتوجات المستوطنات من قبل دول ومؤسسات عالمية."

وعمّا ستعمله القائمة المشتركة، يقول عودة: «نعمل على التأثير داخل المجتمع الإسرائيلي على كافة الأصعدة: تعميق الديمقراطية داخل إسرائيل؛ توطيد قيم العدل الاجتماعي لدى جميع مركبات المجتمع الإسرائيلي؛ محاربة أخطبوطات رأس المال؛ حقوق العاملين؛ ضمان حقوق المرأة؛ إحقاق حقوق الشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال. في جميع هذه النضالات يوجد لنا شركاء محدودون في المجتمع اليهودي، ونعمل بقوة ومنهجية على تعزيز هذا التحالف."

ولا يقلل عودة من شأن اتجاهات تصويت العرب الدروز، لكنه يشرح أنهم "يواجهون سياسة منهجية خبيثة لفصلهم عن شعبهم العربي الفلسطيني. وهذه لا تتوقف هنا، فهنالك محاولات محمومة لشقّ أبناء الطائفة المسيحية من خلال محاولات تجنيد الشبان المسيحيين العرب في الجيش. وهنالك نضال بطولي لإخواننا في الطائفة المعروفية، ضد هذه السياسة الخبيثة، سياسة 'فرق تسد' واقتلاع الجذور العربية من أرض الطائفة الدرزية المعطاءة".

ويرى عودة أن حصول القائمة المشتركة "على نحو ٣٠٪ من أصوات العرب الدروز، إنجاز عظيم، لأن الكثير من أبناء الطائفة المعروفية مرتبطون بوظائف رسمية في سلك الحكومة وهم أقرب إلى المؤسسات الحزبية للأحزاب اليهودية بفعل عملهم، كذلك فإن هذه الأحزاب تنشط في البلدات المعروفية ولها جمهور ثابت فيها. هذه المرة نجحنا بإدخال عضو كنيست عربي درزي، هو عبد الله أبو معروف، عن الجبهة في القائمة المشتركة، وقد حصل على تأييد كبير في الكثير من البلدات العربية الدرزية، ولا شك أننا سنعزز وجودنا وقوتنا في هذه البلدات أيضاً."

ولا يوافق عودة على أن المقاطعة العربية تتصاعد، بل يرى أن "شريحة المقاطعين المبدئيين لا تتزايد. اللامبالون هم الشريحة الأكبر لكن في هذه الانتخابات كان هناك ارتفاع في نسبة التصويت بين صفوف المصوّتين العرب، من ٥٧٪ إلى ٦٥٪، وهذا يدل على الرغبة في التأثير التي يرغب أن يلمسها المواطن العربي في البلاد. والدعم الذي حصلت عليه القائمة المشتركة يجب أن يترجم في دوائر التأثير واتخاذ القرار لصالح قضايانا، وهذا ما نعمل لأجله كلنا في القائمة المشتركة."

يقول أحمد الطيبي، رئيس القائمة العربية للتغيير: "أعتقد أن القائمة المشتركة كانت علامة فارقة، إذ إن ٩٠٪ من الناخبين العرب الذين شاركوا في الانتخابات صوّتوا للقائمة، لكن ٦٤٪ فقط من أصحاب حق الاقتراع العرب خرجوا للتصويت، ولذلك فإننا لم نحصل على أكثر من ١٣ مقعداً، وأنا لا أرى في ذلك إنجازاً ضخماً، إذ كان في إمكاننا الحصول على ١٥ مقعداً على الأقل." ويضيف: "على الرغم من أنني لست راضياً عن النتيجة لأنني كنت أريد الحصول على مقاعد أكثر، فإن فكرة الوحدة هي فكرة إيجابية وصحيحة والجمهور يريدها،

وهي أراحت الشارع العربي، فالتوترات والمناكفات بين الأحزاب لم تعد موجودة."

ويتابع الطيبي: "تم فحص عدم مشاركة الـ ٣٤٪ من أصحاب حق الاقتراع، وذلك في استطلاع تبيّن فيه أن فقط ١٠ ـ ١٢٪ هي مقاطعة عقائدية، والباقي هو خليط من الإحباط واللامبالاة واليأس، وقد حاولنا خلال الحملة الانتخابية معالجة اللامبالين وقلنا لهم إن اليأس والإحباط لا يغيّران الوضع القائم."

ويشير الطيبي إلى زيادة عدد المشاركين في الانتخابات الأخيرة مقارنة بالأعوام الماضية، فيقول إن نسبة المشاركين في الانتخابات الماضية بلغت ٥٦٪، "أمّا في هذه الانتخابات فقد بلغت ٦٤٪، ما يعني ارتفاعاً بنسبة ٨٪."

ويضيف: "حصلنا على ١٣,٠٠٠ صوت فقط في أوساط الدروز، وقد بذلنا جهداً مهماً، فنحن نعتقد أنهم جزء من المجتمع العربي في الداخل. ولذلك فإن المرشح رقم ١٣ في القائمة عبد الله أبو معروف هو ابن الطائفة العربية الدرزية، ويجب أن نستمر في جهدنا في التفاعل مع وداخل الطائفة الدرزية."

وعن تركيبة القائمة واحتمال تصاعد الخلافات بين مكوناتها، يقول الطيبي: "هناك ٤ أحزاب مستقلة، وأحياناً هناك طروحات مختلفة وفكر مختلف، لكن مع ذلك نجحنا في تشكيل القائمة، واليوم نحن مستمرون في العمل داخل كتلة واحدة في الكنيست، ونريد لها أن تبقى على الرغم من الفروقات والحساسيات والاختلافات التي نعالجها داخل الكتلة عبر حوار ونقاش حضاري وسياسي، وكلّي أمل أن تبقى وأن تقوى في المستقبل."

ويقول جمال زحالقه، رئيس كتلة التجمع الوطني الديمقراطي في الكنيست: "كان واضحاً في الانتخابات أن الأمر الحاسم هو نسبة التصويت، لأن الغالبية الساحقة من الناس تصوّت للقائمة العربية المشتركة. وقد كانت نسبة تصويت الناخبين العرب ٥٦٪ في السنوات الماضية، وارتفعت في هذه الانتخابات إلى ٦٤٪، وهو ارتفاع جيد على الرغم من أننا أردنا أن تصل نسبة التصويت إلى ٧٠٪ من أصحاب حق الاقتراع، بما يؤمّن لنا الحصول على ١٤ ـ ١٥ مقعداً في الكنيست المكون من ١٢٠ مقعداً." ويضيف: "الأحزاب الصهيونية اقتُلعت تماماً من القرى والمدن العربية ولم تحصل على شيء، إذ إنه في غالبية القرى والمدن العربية، وتحديداً المراكز السكانية الكبرى، كانت نسبة التصويت للقائمة العربية المشتركة تزيد عن ٩٠٪."

وقال زحالقة: "فقط في صفوف أبناء شعبنا من الطائفة العربية الدرزية كانت نسبة التصويت للأحزاب الصهيونية مرتفعة، وهذا أمر نحن نأخذه بعين الاعتبار ونعمل جاهدين على تغيير هذا الواقع." ولا يقلل زحالقة من الصعوبات، ويقول: "حصلنا على ١٣ مقعداً، وهو ما زاد من قوتنا ونحن موحدون، وهذا عامل قوة أكبر، لكن التحديات أصعب أيضاً.. نحن أمام حكومة يمينية عنصرية متطرفة، لكننا وحّدنا صفوفنا ونحن أقوى الآن."

ويستبعد زحالقة (حدوث) انشقاقات في القائمة المشتركة بعد الوصول إلى الكنيست في قائمة واحدة، ويقول: "هذه القائمة قامت بتأييد شعبي جارف، فالناس تريد هذه القائمة ولا أعتقد أن أحداً يجرؤ [على] إنهاء هذه الوحدة."

ويرى مسعود غنايم، رئيس قائمة "الحركة الإسلامية ـ الجناح الجنوبي"، أن "أحد أبرز الإشارات في هذه الانتخابات هي عزوف المواطنين العرب عن التصويت للأحزاب

اليهودية والصهيونية، وهي إشارة مهمة وإيجابية في اتجاه مشروع الوحدة، وضرورة تعزيز هذا المشروع، لأن المواطن يريد الوحدة والخروج من حالة الانقسام، وبالتالي فإن الوحدة زادت من عدد الناخبين وزادت من التصويت للقائمة العربية المشتركة." ويضيف: "أعتقد أن ما جرى يشجعنا على تعزيز الوحدة وزيادة الارتباط والتواصل على المستوى الجماهيري، لأن من شأن هذا الترابط أن يؤدي إلى ثقة أكبر، وبالتالي التصويت بشكل أكبر للقائمة."

ويلفت إلى أن "أكثر من ٩٠٪ من المواطنين العرب صوّتوا للقائمة المشتركة التي تضم كل الأحزاب العربية، ونسبة ضئيلة جداً لا تتجاوز نسبة ١٠٪ صوّتت لأحزاب صهيونية."

ويعتبر غنايم أن "تشكيل القائمة المشتركة كان حدثاً تاريخياً صنعته الجماهير العربية التي طالبت بالوحدة بين الأحزاب والقوائم العربية لمواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه الأقلية العربية في إسرائيل والشعب الفلسطيني ككل بسبب سياسات اليمين الإسرائيلي." ويضيف: "هناك ٣ خطوط أساسية لعملنا: أولاً قضايا البناء والمسكن ووقف عملية الهدم بداعي البناء غير المرخص وهو أمر جار العمل عليه بفاعلية كبيرة. وثانياً، مواجهة العنف والجريمة التي تتفاقم في مجتمعنا وهو أمر يحتاج إلى كثير من العمل على مختلف المستويات. أمّا ثالثاً، فهو التصدي لكل التشريعات الهادفة للمسّ بالمواطن العربي على المستويات المختلفة، فضلاً عن باقي القضايا التي تهمّ الجماهير العربية والفلسطينيين ككل."

ويؤكد أنه "في ظل الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة بنيامين نتنياهو، والتي ليس لديها أجندة تتحدث عن السلام وتتوعد بالمزيد من التشريعات التمييزية، فإن التحدي الذي يواجهنا كبير، ومع ذلك فنحن مصممون على العمل سوياً من أجل صدّ هذه السياسات والتشريعات." ■

الملاحق

الملحق رقم ١

النتائج النهائية لانتخابات الكنيست العشرين

أصحاب حق الاقتراع	عدد الأصوات	التصويت ٪	الأصوات الصحيحة	الأصوات الملغية
٥,٨٨١,٦٩٦	٤,٢٥٤,٧٣٨	٧٢,٣٤٪	٤,٢١٠,٨٨٤	٤٣,٨٥٤

قوائم المرشحين	الأصوات الصحيحة ٪	الأصوات الصحيحة	عدد المقاعد
الليكود ـ بزعامة بنيامين نتنياهو لرئاسة الحكومة	٢٣,٤٠٪	٩٨٥,٤٠٨	٣٠
المعسكر الصهيوني ـ برئاسة يتسحاق هيرتسوغ	١٨,٦٧٪	٧٨٦,٣١٣	٢٤
القائمة المشتركة	١٠,٦١٪	٤٤٦,٥٨٣	١٣
يش عتيد (هناك مستقبل) ـ برئاسة يائير لبّيد	٨,٨٢٪	٣٧١,٦٠٢	١١
كلنا ـ برئاسة موشيه كحلون	٧,٤٩٪	٣١٥,٣٦٠	١٠
البيت اليهودي ـ برئاسة نفتالي بينت	٦,٧٤٪	٢٨٣,٩١٠	٨
اتحاد الشرقيين المحافظين على التوراة ـ حركة الحاخام عوفيديا يوسف	٥,٧٤٪	٢٤١,٦١٣	٧
إسرائيل بيتنا ـ برئاسة أفيغدور ليبرمان	٥,١٠٪	٢١٤,٩٠٦	٦
يهدوت هتوراه وأغودات إسرائيل ـ "ديغل هتوراه"	٤,٩٩٪	٢١٠,١٤٣	٦
اليسار الإسرائيلي	٣,٩٣٪	١٦٥,٥٢٩	٥
ياحَد ـ الشعب معنا ـ برئاسة إيلي يشاي	٢,٩٧٪	١٢٥,١٥٨	٠
عليه يروق ـ فخور باختياري	١,١٢٪	٤٧,١٨٠	٠
القائمة العربية	٠,١٠٪	٤,٣٠١	٠
الخضر	٠,٠٧٪	٢,٩٩٢	٠
كلنا أصدقاء ن ن ح	٠,٠٦٪	٢,٤٩٣	٠

وبحقهنّ ـ نساء متدينات يحدثن التغيير	٠,٠٤٪	١,٨٠٢	٠
الأمل للتغيير	٠,٠٣٪	١,٣٨٥	٠
القراصنة ـ البطاقة البيضاء	٠,٠٢٪	٨٩٥	٠
زهرة ـ وفرة، بركة، حياة وسلام	٠,٠٢٪	٨٢٣	٠
منتخب الشعب (المؤقت)	٠,٠٢٪	٧٦١	٠
أور	٠,٠١٪	٥٠٢	٠
إيجار المنازل باحترام	٠,٠١٪	٤٢٣	٠
حزب اقتصاد ـ برئاسة الأخوين غولدشتاين	٠,٠١٪	٣٣٧	٠
مؤيدو حزب الديمقراطية	٠,٠١٪	٢٤٢	٠
الزعامة الاجتماعية	٠,٠١٪	٢٢٣	٠

الملحق رقم ٢

نسب التصويت في المدن العربية والمختلطة والبلدات والقرى العربية

١ ـ المدن العربية

البلدة	أصحاب حق الاقتراع	نسبة التصويت ٪	حصة القائمة المشتركة ٪
الناصرة	٥٣,٢٣٢	٦١,٤٪	٩٢٪
طمرة	١٩,٨٠٤	٨٠,٦٪	٩٤٪
سخنين	١٨,٦٤٧	٨١,٦٪	٩٦,١٪
شفاعمرو	١٥,١٩٤	٥٩,١٨٪	٧٣,٢٪

أم الفحم	٣٠,٣٦٣	٦٧,٤٪	٩٦,٩٪
باقة الغربية	١٦,٤١٠	٦١٪	٩٤٪
الطيبة	٢٤٤٨٠	٧٣,٩٪	٩٥,٦٪
الطيرة	١٦,٠٩١	٧٢,٦٪	٩٤,٩٪
كفر قاسم	١٢,٧٨١	٦٣٪	٨٠٪
قلنسوة	١٢,١٦٣	٧٠,٧٪	٩٦,٥٪
راهط	٢٦,٥١١	٥٨,١٪	٨٨,٦٪

٢ ـ المدن المختلطة (مقارنة بين أول الرابحين والقائمة المشتركة)

القائمة	عكا		حيفا		اللد		الرملة		تل أبيب ـ يافا	
	المقترعون	النسبة	المقترعون	النسبة	المقترعون	النسبة	المقترعون	النسبة	المقترعون	النسبة
	٤٠٤٧٠	٦٤,٥٪	٢٤٣٢٧٤	٦٢٪	٥٢٧١١	٦٦,٥٪	٥٢٦٩٠	٦٤,٦٪	٤٠٣٣٣٨	٦٥٪
الليكود	٣٠٪				٣٢,٧٪		٣٩,٨٪			
القائمة المشتركة	٢٥,٨٪		٨,٢٪		١٦,١٪		١٤,٩٪		٣,٢٪	
المعسكر الصهيوني			٢٥٪						٣٤٪	

٣ ـ البلدات الدرزية

أظهرت نتائج الانتخابات تفوّق الأحزاب الصهيونية على القائمة المشتركة في البلدات الدرزية باستثناء بلدة يركا. ففي مجدل شمس التي سجلت أدنى نسبة تصويت بلغت ١٩,٦٪ من أصل ٥٨٠ ناخباً، فإن أحداً لم يُدل إلى القائمة المشتركة ولا بصوت واحد.

وحلّت القائمة المشتركة خامساً في كل من دالية الكرمل وحُرْفيش اللتين حل فيهما "كلنا" أولاً. وفي كسرى وكفر سميع حلّت القائمة العربية سادساً بعد أن حل "إسرائيل بيتنا" أولاً. وحلت القائمة المشتركة خامساً في عين الأسد التي تصدّرها "إسرائيل بيتنا". أمّا في

عِسفْيا فقد حلت القائمة المشتركة ثالثاً بعد "كلنا" و"المعسكر الصهيوني"، بينما حلت القائمة العربية تاسعاً في ساجور، فيما حل المعسكر الصهيوني أولاً.

واكتسح حزب "الليكود" الانتخابات في عرب النعيم بحصوله على ٧٦,٦٪ من الأصوات، بينما حصلت القائمة المشتركة على ١٥٪، علماً بأن ٦١٪ من أصحاب حق الاقتراع البالغين ٣٨٦ شاركوا في الإدلاء بأصواتهم.

الملحق رقم ٣

أعضاء الكنيست من القائمة المشتركة

- **أيمن عودة**: مواليد حيفا ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٥. سكرتير الجبهة القطرية منذ سنة ٢٠٠٧، ورئيس قائمة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، ورئيس القائمة المشتركة. وهو محام وناشط سياسي ومجتمعي ومن قادة النضال لمساواة الجماهير العربية في البلد، وشغل بين سنتَي ١٩٩٨ و٢٠٠٣، منصب عضو بلدية حيفا، وهو عضو كنيست للمرة الأولى.

- **مسعود غنايم**: مواليد مدينة سخنين في ١٤ شباط / فبراير ١٩٦٥. حاصل على شهادة بكالوريوس في تاريخ الشرق الأوسط من جامعة حيفا، ومعلم تاريخ سابق في المدرسة الثانوية في سخنين، وعضو لجنة المعارف في الكنيست منذ سنة ٢٠٠٩، ورئيس لوبي مكافحة العنف في المجتمع العربي، ولوبي تطوير التعليم العربي في الكنيست، وهو عضو كنيست للمرة الثالثة.

- **جمال زحالقه**: مواليد كفر قرع في ١١ كانون الثاني / يناير ١٩٥٥، وحاصل على لقب الدكتوراه في الصيدلة من الجامعة العبرية في القدس، ورئيس كتلة التجمع في الكنيست ونائباً عنها منذ سنة ٢٠٠٣. أنهى دراسته الثانوية وهو في السجن، وكان عضواً في لجنة الطلاب العرب في بداية السبعينيات، ومن مؤسسي ميثاق المساواة في سنة ١٩٩٤، والذي كان انطلاقة لتأسيس التجمع الوطني الديمقراطي في سنة ١٩٩٦، وهو عضو كنيست للمرة الخامسة.

- **أحمد الطيبي**: ولد في الطيبة في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٨، وحصل على شهادة الدكتوراه في الطب من الجامعة العبرية في القدس، وهو رئيس الحركة العربية للتغيير ومؤسسها، وشغل لأعوام منصب مستشار سياسي للرئيس الفلسطيني الراحل الشهيد ياسر عرفات. تم انتخابه في سنة ١٩٩٩ نائباً في الكنيست، ومنذ ذلك الحين شغل موقع عضو كنيست لـ ٦ مرات.

- **عايدة توما ـ سليمان**: ولدت في الناصرة في ١٦ تموز / يوليو ١٩٦٤. حاصلة على شهادة البكالوريوس في الأدب العربي من جامعة حيفا، وهي عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي، وقائدة سياسية نسوية ومجتمعية رائدة من أجل حقوق النساء عامة، والعربيات خاصة، ومن أجل حقوق الجماهير العربية، وقد شغلت منصب المديرة العامة لجمعية "نساء ضد العنف"، ورئيسة تحرير صحيفة "الاتحاد" اليومية، وهي عضو كنيست للمرة الأولى.

- **عبد الحكيم حاج يحيى**: مواليد مدينة الطيبة في ١٦ شباط / فبراير ١٩٦٥. حاصل على شهادة في الهندسة المدنية وهندسة المساحة من جامعة "التخنيون". انضم إلى صفوف الحركة الإسلامية منذ سنة ١٩٨١، وهو عضو بلدية الطيبة سابقاً، ثم رئيس بلدية الطيبة خلال الفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧، وعضو كنيست للمرة الأولى.

- **حنين زعبي**: من مواليد الناصرة في ٢٣ أيار / مايو ١٩٦٩. حاصلة على اللقب الأول في علم النفس من جامعة حيفا، وعلى اللقب الثاني في الإعلام من الجامعة العبرية في القدس، وهي قيادية سياسية نسوية ومجتمعية، وأول امرأة عربية فلسطينية تُنتخب لعضوية البرلمان كمرشحة في قائمة حزب عربي وطني منذ سنة ٢٠٠٩، وهي عضو كنيست للمرة الثالثة.

- **طلب أبو عرار**: من سكان عرعرة النقب في ٤ أيار / مايو ١٩٦٧، وهو من مهجّري قرية البحيرة غير المعترف بها. عمل مدرساً ورئيساً للحركة الإسلامية في عرعرة النقب، وشغل منصب رئيس لمجلس محلي، ومدير للكتلة البرلمانية للقائمة العربية والعربية للتغيير في الكنيست، وهو عضو كنيست للمرة الثانية.

- **يوسف تيسير جبارين**: من مواليد ٢٣ شباط / فبراير ١٩٧٢. درس القانون في جامعة جورج تاون، والجامعة الأميركية ـ واشنطن، والجامعة العبرية، وحاصل على شهادة الدكتوراه في مجال حقوق الإنسان، وهو محاضر جامعي وناشط حقوقي رائد في المرافعة عن حقوق المجتمع العربي الفلسطيني القومية والمدنية محلياً ودولياً، والمدير التأسيسي لمركز دراسات، المركز العربي للحقوق والسياسات، وهو عضو كنيست للمرة الأولى.

- **باسل غطاس**: من مواليد الرامة في ٢٣ آذار / مارس ١٩٥٦. حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة نورث وسترن في شيكاغو، وعلى الدكتوراه في الهندسة البيئية من معهد التخنيون في حيفا، وهو نائب عن التجمع الوطني الديمقراطي منذ سنة ٢٠١٣، وكان رئيساً للجنة الطلاب العرب في سنة ١٩٧٣، وهو عضو كنيست للمرة الثانية.

- **أسامه سعدي**: من مواليد قرية عرابة في الجليل في سنة ١٩٦٣، وحاصل على شهادة القانون من الجامعة العبرية. شغل موقع رئيس الاتحاد القطري للطلاب الجامعيين العرب، وسكرتير لجنة الطلاب في الجامعة العبرية، وهو من مؤسسي القائمة العربية للتغيير وسكرتيرها العام، ويعمل محامياً للأسرى ولنواب القدس المبعدين، وهو عضو كنيست للمرة الأولى.

- **عبد الله أبو معروف**: من قرية يركا، ومن مواليد ٣٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٦. حاصل على الدكتوراه في العلوم والفلسفة في الاتحاد السوفياتي، وعضو في المكتب السياسي للحزب الشيوعي، ومن قادة لجنة المبادرة العربية الدرزية، ومن أوائل رافضي الخدمة الإجبارية المفروضة على شباب الطائفة المعروفية، وهو عضو كنيست للمرة الأولى.

- **دوف حنين**: من مواليد بيتح تكفا في ١٠ كانون الثاني / يناير ١٩٥٨. حاصل على لقب دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة أكسفورد، وهو عضو كنيست عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة منذ سنة ٢٠٠٦، وناشط سياسي ومجتمعي وبيئي. بدأ حياته السياسية في صفوف الشبيبة الشيوعية، وهو عضو كنيست للمرة الرابعة.